

بروتوكول
بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة بالبحر
الأبيض المتوسط



الأمم المتحدة
١٩٨٢

بروتوكول بشأن المناطق المتوسطية الممتدة
بحماية خاصة

ان الاطراف المتعاقدة في هذا البروتوكول ،

بوصفها اطرافاً في اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث ، المبرمة ببرشلونة في
١٦ شباط / فبراير ١٩٧٦ ،

وعياً منها بالخطر الذي يهدد بيئه البحر الأبيض المتوسط بمجموعها ، نظراً لزيادة
الأنشطة البشرية في المنطقة ،
وإذ تضرع في عين الاعتبار السمات الهدى وغرافية والإيكولوجية التي تختص بها منطقة البحر
الأبيض المتوسط ،

وتأكيداً منها على أهمية حماية ، وإذ اقتضى الأمر ، تحسين حالة الموارد والموقع
الطبيعي بالبحر الأبيض المتوسط ، فضلاً عن حماية تراثها الثقافي في المنطقة ، لا سيما عن طريق
إنشاء مناطق ممتدة بحماية خاصة تشمل المناطق البحرية وبئتها ،

ورغبة منها في إقامة تعاون وثيق فيما بينها لبلوغ هذا الهدف ،

قد اتفقت على ما يلى :

المادة ١

١ - تتخذ الاطراف المتعاقدة في هذا البروتوكول (المسمى فيما يلي "الاطراف") كل التدابير المناسبة لحماية المناطق البحرية الهامة لصيانة الموارد والموقع الطبيعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وحماية تراثها الثقافي في المنطقة *

٢ - ليس في هذا البروتوكول ما من شأنه أن يخل بتقنين وتطوير قانون البحار الذي يضعه مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار والذي دعي للانعقاد وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٤٥٠ جيم (٢٠١٩) ، بما أن هذا البروتوكول لا يمس بالمطالب الراهنة أو المستقبلة ولا بوجهات النظر القانونية لأية دولة فيما يتعلق بقانون البحار وطبيعة ومدى ولاية الدولية الساحلية ودولة العلم *

المادة ٢

لأغراض تحديد المناطق الممتدة بحماية خاصة (وال المشار إليها فيما بعد بعبارة "المناطق محمية") ، تكون المنطقة التي ينطبق عليها هذا البروتوكول هي منطقة البحر الأبيض المتوسط المحددة في المادة (١) من اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث (المسمى فيما يلى

"الاتفاقية")؛ ومن المفهوم أنها تقتصر، لأغراض هذا البروتوكول، على المياه الأقليمية للأطراف وقد تشمل أيضاً المياه الواقعة على جانب اليابسة من خط الأساس الذي يقاس عرض البحر الأقليم انطلاقاً منه والممتدة، في حالة مجرى المياه، حتى حد المياه العذبة • وقد تشمل أيضاً الأراضي الرطبة أو المناطق الساحلية التي يحددها كل طرف من الأطراف •

المادة ٣

- ١ - تتشريع الأطراف، قدر الامكان، مناطق محمية وتعمل على اتخاذ التدابير الضرورية لضمان حماية هذه المناطق وأحيائها، عند الاقتضاء، بأسرع وقت ممكن •
 - ٢ - يتم إنشاء هذه المناطق لتضمن، على وجه الخصوص، سلامة ما يلي :
 - (١) - الواقع ذات القيمة البيولوجية والإيكولوجية؛
 - الاختلاف الوراثي للأنواع والمستويات المرضية لثاثرها، وأماكن تواجدها ومواطنها؛
 - النماذج الممثلة لنظم وعمليات إيكولوجية؛
- (ب) الواقع ذات الأهمية الخاصة من الناحية العلمية أو الجمالية أو التاريخية أو الأثرية أو الثقافية أو التربية •

المادة ٤

تقوم الأطراف في هذا البروتوكول، في اجتماعها الأول، بوضع واعتماد خطوط توجيهية مشتركة بالتعاون، عند الضرورة، مع المنظمات الدولية المختصة، وذلك، إذا لزم الأمر، قواعد حماية تتناول بوجه خاص :

- (أ) اختيار مناطق محمية؛
- (ب) إنشاء مناطق محمية؛
- (ج) إدارة المناطق محمية؛
- (د) تقديم معلومات عن المناطق محمية •

المادة ٥

يمثل للأطراف تعزيز حماية منطقة محمية بانشاء رقعة عازلة واحدة أو أكثر داخل المنطقة التي ينطبق عليها هذا البروتوكول، يكون تقييد الأنشطة فيها أقل صرامة، مع ابقاء هذه الأنشطة متمشية مع المقاصد المتواخدة للمنطقة محمية •

المادة ٦

- ١ - اذا اعترض أحد الأطراف إنشاء منطقة محمية ملاصقة لتخوم أو لحدود المناطق الخاضعة للولاية الوطنية لطرف آخر ، تعمل سلطات الطرفين المختصة على التشاور قصد الوصول الى اتفاق حول التدابير الواجب اتخاذها ، وتقوم ، في جملة أمور ، بدراسة امكانية إنشاء الطرف الآخر لمنطقة محمية مقابلة أو اتخاذ أية تدابير أخرى مناسبة .
- ٢ - اذا ما اعترض أحد الأطراف إنشاء منطقة محمية ملاصقة لتخوم أو لحدود المناطق الخاضعة للولاية الوطنية لدولة ليست طرفا في هذا البروتوكول ، وجب عليه السعي لا جراء المشاورات المنصوص عليها في الفقرة السابقة مع تلك الدولة .
- ٣ - اذا أنشئت منطقتان محييتان متلاصقتان من قبل طرفين في هذا البروتوكول أو من قبل طرف فيه ودولة ليست طرفا فيه ، يمكن في اتفاقيات خاصة تحديد تفاصيل التشاور أو التعاون الوارد ذكرهما على التوالي في الفقرتين ١ و ٢ .
- ٤ - اذا اعترضت دولة ليست طرفا في هذا البروتوكول إنشاء منطقة محمية ملاصقة لتخوم أو لحدود المناطق الخاضعة للولاية الوطنية لطرف ما في هذا البروتوكول ، يسعى هذا الأخير للتفاهم مع تلك الدولة المعنية قصد اجراء مشاورات والقيام ، اذا أمكن ، بعقد اتفاقيات لتلك الموسومة في الفقرة ٣ .

المادة ٧

- أخذًا في الاعتبار الأهداف المنشودة وطبقاً لخصائص كل منطقة محمية ، تتخذ الأطراف تدريجياً ، وفقاً لقواعد القانون الدولي ، التدابير الالزمة والتي يمكن أن تكون من بينها :
- (أ) وضع نظام لتنظيمها وإدارتها ؛
 - (ب) حظر القacc أو تفريغ نفايات أو مواد أخرى يمكن أن تضر بالمنطقة المحمية ؛
 - (ج) تنظيم مرور السفن ، وكل توقف أو رسو ؛
 - (د) تنظيم صيد الأسماك وصيد الحيوانات واقتراضها ، وحساب النباتات ؛
 - (هـ) حظر إبادة النباتات والحيوانات وحظر دخال أنواع دخيلة ؛
 - (و) تنظيم كل عمل من شأنه الإضرار بالحياة الحيوانية أو النباتية أو الخلال بها ، بما في ذلك تنظيم دخال أنواع حيوانية أو نباتية محلية عليها ؛
 - (ز) تنظيم كل نشاط ينطوي على استئثار أو استغلال قاع البحر أو باطن أرضه أو على تغيير شكل تضاريس قاعه ؛

- (ج) تنظيم أي نشاط ينطوي على تغيير شكل تضاريس أرض ما تقع في جانب اليابسة من منطقة محمية أو على استغلال باطن هذه الأرض ؛
- (ط) تنظيم كل نشاط أثري وتنظيم انتزاع أي شيء يمكن اعتباره عيناً أثرية ؛
- (لـ) تنظيم تجارة واستيراد وتصدير الحيوانات وأي جزء منها ، والنباتات وأي جزء منها ، والأعيان الأثرية ، الواردية من مناطق محمية ، والخاضعة كلها لتدابير حماية ؛
- (كـ) أي تدبير آخر يرمي إلى الحفاظ على دوام العمليات الأيكولوجية والبيولوجية في هذه المناطق المحمية •

المادة ٨

- ١ - تقوم الأطراف على النحو الملائم بالتعريف بإنشاء المناطق المحمية ، وكذلك الرقاع المنصوص عليها في المادة (٥) ، وعلامات حدودها والتنظيمات المنطبقة عليها •
- ٢ - يجب إبلاغ المعلومات المشار إليها في الفقرة السابقة إلى المنظمة المنصوص عليها في المادة (١٣) من الاتفاقية (المسمى فيما يلي "المنظمة") التي تقوم بوضع دليل حديث البيانات عن المناطق المحمية داخل المنطقة التي ينطبق عليها هذا البروتوكول • وتزود الأطراف المنظمة بجميع المعلومات الضرورية لهذا الغرض •

المادة ٩

- ١ - تضع الأطراف في اعتبارها ، فيما تقرره من تدابير للحماية ، الأنشطة التقليدية لسكانها المحليين • وينبغي ، قدر الامكان ، أن لا يكون من شأن أي استثناء مفتوح لهذا الغرض :
- (أ) أن يعرض للخطر دوام النظم الأيكولوجية المحمية بمقدار أحجام هذا البروتوكول أو العمليات البيولوجية التي تسهم في الحفاظ على هذه النظم الأيكولوجية ؛
- (بـ) أن يتسبب سوء في انقراض أنواع أو المجموعات الحيوانية والنباتية الموجدة داخل النظم الأيكولوجية المحمية أو التي ترتبط بهذه النظم الأيكولوجية ، لا سيما الأنواع المهاجرة والأنواع النادرة أو المعهددة بالانقراض أو المستوطنة ، أو في الخفاض عددي كبير لتلك المجموعات •

- ٢ - على الأطراف التي تمنح الاستثناءات المذكورة من تدابير الحماية ، أو التي لا تطبق بدقة هذه التدابير ، أن تبلغ ذلك إلى المنظمة •

المادة ١٠

- تسعى الأطراف إلى تشجيع وتنمية أنشطة البحث العلمي والتكنولوجيا التي تتناول مناطقها المحمية والنظم الأيكولوجية والتراث الأثري لهذه المناطق •

المادة ١١

تعمل الأطراف على تعريف الجمهور ، على أوسع نطاق ممكن ، بقيمة وأهمية المناطق المحمية والمعلومات العلمية التي يمكن أن تتنسب منها من ناحية حماية الطبيعة والناحية الأثرية أيضاً . وينبغي أن تحظى هذه المعلومات بتغطية كافية في البرامج التربوية المتعلقة بالبيئة والتاريخ . وينبغي أيضاً للأطراف أن تعمل على تشجيع مشاركة الجمهور ، ومنظمات حماية الطبيعة لديها ، فيما يتخذ من تدابير مناسبة ضرورية لحماية المناطق المعنية .

المادة ١٢

تضع الأطراف ، قدر الامكان ، برنامجاً للتعاون من أجل تنسيق إنشاء المناطق المحمية وتخطيطها وإدارتها والحفاظ عليها ، حتى يتسمى تكوين شبكة من المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، مراعية في ذلك مراعاة تامة ، الشبكات القائمة ، خاصة شبكة المناطق المحمية في المحيط الحيوي للإيونيسكو . ويكون هناك تبادل منظم للمعلومات المتعلقة بخصائص المناطق المحمية وبالخبرة المكتسبة والمشاكل التي تواجه .

المادة ١٣

تبادر الأطراف ، طبقاً للإجراءات المحددة في المادة (١٤) المعلومات العلمية والتقنية المتعلقة بالبحوث الجارية أو المزمع اجراؤها وكذلك بنتائجها المؤملة . وتقوم الأطراف قدر الامكان ، بتنسيق بحوثها . كما تعمل على المشاركة في الطرق العلمية التي ستطبق في اختيار وإدارة ومراقبة المناطق المحمية ، أو على توحيدها .

المادة ١٤

١ - عند تطبيق مبادئ التعاون المحددة في المادتين (١٢ و ١٣) ، يرسل الأطراف إلى المنظمة :

- (أ) بيانات قابلة للمقارنة تسمح بمتابعة التطور البيولوجي لبيئة البحر الأبيض المتوسط ؛
- (ب) تقارير ومعلومات ونشرات ذات طابع علمي وإداري وقانوني ، وعلى وجه الخصوص عن :
- التدابير المتخذة من قبل الأطراف لصيانة المناطق المحمية عملاً بهذا البروتوكول ؛
- الأنواع الموجودة في المناطق المحمية ؛

- الأخطار المحتملة والمهددة لهذه المناطق ، خاصة الأخطار الناجمة عن مصادر للتلويث خارجة عن نطاق مراقبة الأطراف .
- ٢ - تعين الأطراف مسؤولين عن المناطق المحمية . ويجتمع هؤلاء المسؤولون مرة كل سنتين على الأقل للنظر في القضايا محل الاهتمام المشترك ، وخاصة لاقتراح توصيات تتعلق بالمعلومات العلمية والإدارية والقانونية وذلك لتوحيد ومعالجة هذه البيانات .

المادة ١٥

- ١ - تتعاون الأطراف ، فور بدء نفاذ هذا البروتوكول ، مباشرة أو بمساعدة المنظمات الأقليمية أو غيرها من المنظمات الدولية المختصة أو على صعيد ثنائي ، قصد إعداد وتنفيذ برامج معايدة متبادلة وبرامج لمساعدة البلدان النامية التي تعبّر عن حاجتها لذلك في اختيار ونشأة وادارة مناطق محمية .
- ٢ - ينبغي للبرامج المذكورة في الفقرة السابقة أن تتعلق ، بصفة خاصة ، بتدريب الأفراد العلميين والتقنيين ، وبالبحث العلمي ، وباقتنا واستخدام وانتاج المعدات اللازمة بشروط ملائمة تتفق عليها الأطراف المعنية .

المادة ١٦

لا يجوز تعديل حدود منطقة محمية ما أو تغيير نظامها القانوني كما لا يجوز أيضا نزع الحماية عنها كلياً أو جزئياً إلا بحكم اجراء مماثل للإجراء المتبوع لنشائها .

المادة ١٧

- ١ - تعقد الاجتماعات العادية للأطراف هذا البروتوكول أثناء الاجتماعات العادية للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية ، والتي تعقد عملاً بالمادة (١٤) منها . وللأطراف أيضاً عقد اجتماعات استثنائية وفقاً للمادة المذكورة .
- ٢ - تثمن مهمة اجتماعات الأطراف في هذا البروتوكول ، على وجه الخصوص :
- (١) السهر على تنفيذ هذا البروتوكول ؛
 - (ب) دراسة فعالية التدابير المعتمدة ، على أن تراعي بوجه خاص المنطقة التي ينطبق عليها هذا البروتوكول ، وكذلك دراسة ملائمة اتخاذ تدابير أخرى ، لا سيما في صورة ملاحق أو ، إذا اقتضى الأمر ، النظر في جدوى تعديل المنطقة المذكورة ، وفقاً لـ حكم المادة ١٦ من الاتفاقية ؛
 - (ج) اعتماد ومراجعة وتعديل أي ملحق لهذا البروتوكول حسب الاقتضاء ؛

- (د) رصد انشاء وتطوير شبكة المناطق المحمية المشار اليها في المادة ١٦ ، واعتماد خطوط توجيهية لتسهيل انشاء وتطوير هذه الشبكة وزيادة التعاون فيما بين الأطراف ؛
- (هـ) النظر في التوصيات التي تقدمها اجتماعات المسؤولين عن الغاطق المحمية وفقاً لأحكام الفقرة (٢) من المادة ١٤ ؛
- (وـ) النظر في التقارير التي تحللها الأطراف الى المنظمة بمقتضى المادة (٢٠) من الاتفاقية ، وأية معلومات أخرى قد تحللها الأطراف الى المنظمة أو اجتماع الأطراف ؟

المادة ١٨

- ١ - تطبق أحكام الاتفاقية المتعلقة بأي بروتوكول على هذا البروتوكول •
 - ٢ - تطبق أحكام النظمتين الداخلي والمعالي المعتمدين علا بالفقرة ٢ من المادة (١٨) من الاتفاقية على هذا البروتوكول ، ما لم تتفق الأطراف في هذا البروتوكول على خلاف ذلك •
 - ٣ - يفتح باب التوقيع على هذا البروتوكول في جنيف يومي ٣ و ٤ نيسان / أبريل ١٩٨٦ ، وفي مدريد من ٥ نيسان / أبريل ١٩٨٦ إلى ٢ نيسان / أبريل ١٩٨٣ من قبل أي طرف متعاقد في الاتفاقية وأية دولة دعيت لمؤتمر المفوضين بشأن البروتوكول المتعلق بالمناطق المتوسطية الممتدّة بحماية خاصة ، المنعقد في جنيف يومي ٣ و ٤ نيسان / أبريل ١٩٨٦ • ويفتح كذلك من ٥ نيسان / أبريل ١٩٨٦ إلى ٢ نيسان / أبريل ١٩٨٣ باب التوقيع على هذا البروتوكول من جانب أي تجمع اقتصادي إقليمي يكون أحد أعضائه على الأقل من الدول الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ويمارس اختصاصات تدخل ضمن المجالات التي يشملها هذا البروتوكول •
 - ٤ - يخضع هذا البروتوكول للتصديق أو القبول أو الموافقة • وتتودع وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة لدى حكومة إسبانيا التي ستتمكن بمهام الوديع •
 - ٥ - يفتح باب الانضمام الى هذا البروتوكول ، اعتباراً من ٣ نيسان / أبريل ١٩٨٣ ، أمام الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية وأية دولة أو تجمع مشار إليه في الفقرة ٣ •
 - ٦ - يصبح هذا البروتوكول نافذاً في اليوم الثلاثين التالي لتاريخ ايداع ما لا يقل عن سنت وثائق تصديق أو قبول أو موافقة أو انضمام الى البروتوكول •
- واباًتنا لما تقدم ، قام الموقعون أدناه ، المفوضون بذلك رسمياً ، بالتوقيع على هذا البروتوكول •

حرر في جنيف في ٣ نيسان / أبريل ١٩٨٦ في نسخة واحدة باللغات الإسبانية
والإنجليزية والعربية والفرنسية وتعتبر النصوص الأربع متساوية في الحجمية •